لا يوجد اتفاق حول كيفية بيع البترول المسحوب

اكتمال سحب النفط من الناقلة «صافر» قبالة اليمن.. مخاوف الكارثة انتهت !

أطقم الإنقاذ عملت 18 يوما لتفريغ النفط من السفينة في منطقة نزاع ساحلية مليئة بالألغام البحرية

العالم تنفس الصعداء بعد سحب النفط من الناقلة «صافر»

«وكالات» : أعلنت الأمم المتحدة أنها انتهت من سحب أكثر من مليون برميل من النفط من الناقلة صافر المتهالكة قبالة ساحل اليمن على البحر الأحمر، متفادية بذلك كارثة بيئية محتملة.

وحذر مسؤولون في الأمم المتحدة ونشطاء على مدى سنوات، من أن ساحل البحر الأحمر بأكمله عرضة للخطر، حيث كان من الممكن أن تنفجر الناقلة وربما تتسرب كمية من النفط تتجاوز بأربعة أمثال كارثة (إكسون فالديز) في 1989 قبالة ولاية ألاسكا، وفق «رويترز».

وتسببت الحرب في اليمن في توقف عمليات الصيانة في «صافر» عام 2015. وتُستخدم السفينة للتخزين وهي راسية قبالة اليمن منذ أكثر من 30 عاما.

وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر، الذي نسق الجهود المعقدة لسحب النفط من السفينة: «إنها لحظة مهمة تجنبنا فيها كارثة محتملة».

وعملت أطقم الإنقاذ 18 يوما لتفريغ النفط من السفينة في منطقة نزاع ساحلية مليئة بالألغام البحرية، وسط درجات حرارة عالية في الصيف وتيارات قوية.

وقال شتاينر إن الأمم المتحدة جمعت أكثر من 120 مليون دولار للعملية التي تطلبت شراء ناقلة ثانية لتفريغ الخام فيها، وطائرة تنتظر على أهبة الاستعداد لضخ مواد كيميائية لتبديد النفط في حالة التسرب، ووثائق مع أكثر من 12 شركة للتأمين على العملية.

أضاف شتاينر: «كنا نعتبر بالفعل، حتى اللحظات الأخيرة، أن هذه العملية يتعين أن تتوافر لها أعلى درجات الاستعداد لتخفيف المخاطر».

وأكد أن «أفضل نهاية للقصة حين يباع هذا النفط بالفعل ويغادر المنطقة تماما».

ولا يوجد اتفاق حول كيفية المضي قدما في مثل هذه الصفقة. وسيبدأ مسؤولو الأمم المتحدة في اليمن قريبا مفاوضات مع الجماعات المتصارعة في البلاد في محاولة للاتفاق على كيفية تقاسم عوائد بيع النفط الذي تمتلك حصة الأغلبية فيه شركة صافر المملوكة للدولة اليمنية.

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في منشور على مواقع التواصل الاجتماعي إلى منع «كارثة بيئية وإنسانية» وحث المانحين على المساعدة في إكمال المشروع.

وأشاد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والأطراف اليمنية الذين «تضافروا لتجنب كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية»، وقال إن العملية كانت نموذجا للتعاون في مجال الوقاية من الكوارث الدولية.

فيما رحبت وزارة الخارجية السعودية، بإعلان الأمم المتحدة عن اكتمال سحب النفط الخام من الخزان صافر العائم قبالة سواحل اليمن.

الأمم المتحدة جمعت أكثر من 120 مليون دولار للعملية التي تطلبت شراء ناقلة ثانية لتفريغ الخام فيها

أسبوعان خاسران لمؤشر «ناسداك» للمرة الأولى في 2023

انخفض مؤشر ناسداك للأسبوع الثاني على التوالي، لأول مرة هذا العام، مدفوعاً بموجة بيع قوية في أسهم الشركات المنتجة لأشباه الموصلات، بعد أن تسببت بيانات أسعار المنتجين في إضفاء بعض الضبابية على تحركات أسعار الفائدة الأميركية خلال الفترة القادمة.

وبنهاية تعاملات آخر أيام الأسبوع، خسر مؤشر ناسداك نسبة 0.56 في المئة، وتراجع مؤشر إس آند بي 500 بنسبة قليلة، لم تتجاوز 0.11 في المئة، بينما نجح مؤشر داو جونز الصناعي في البقاء بالمنطقة الخضراء، مرتفعاً بنسبة 0.30 في المئة.

وعلى عكس مؤشرات التضخم الأخرى التي أظهرت تراجعاً، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين الأميركي أكثر من المتوقع في شهر يوليو الماضي، مسجلاً 0.3 في المئة، ما أعاد مخاوف رفع الفائدة إلى الأذهان، قبل اجتماعات مجلس الاحتياط الفيدرالي المقرر عقدها في 20-19 سبتمبر المقبل.

ويأتي الإعلان عن مؤشر أسعار المنتجين بعد يوم واحد من إعلان مؤشر أسعار المستهلكين الذي يتابعه الاقتصاديون والمستثمرون باهتمام، والذي ارتفع أيضاً بنسبة 0.2 في المئة.

وفي أوروبا، أنهت الأسهم الأوروبية تعاملات الجمعة منخفضة، وسط مخاوف من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً لفترة أطول، وذلك في الوقت الذي قفزت فيه أسهم بنك «يو.بي.إس» السويسري، بعد أن أعلن عدم حاجته إلى ضمان حكومي حصل عليه للاستحواذ على منافسه الأصغر «كريدي سويس».

وتراجع مؤشر ستوكس 600 للأسهم الأوروبية 1.1 في المئة عند الإغلاق، وقادت أسهم العقارات والتكنولوجيا شديدة التأثر بحركة أسعار الفائدة موجة الانخفاض، وتراجع كل منهما نحو 2.1 في المئة. وارتفعت أسهم بنك «يو.بي.إس» السويسري 4.7 في المئة.

وانخفض مؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني 1.2 في المئة بعد أن أظهرت بيانات تحقيق الاقتصاد بعض النمو غير المتوقع في الربع الثاني، ما أثار مخاوف من أن يرفع بنك إنكلترا (المركزي) أسعار الفائدة.

واستقر مؤشر ستوكس 600 دون تغير خلال الأسبوع، رغم تقارير الأرباح الإيجابية، بفعل الضربة التي تعرضت لها البنوك الأوروبية في وقت سابق هذا الأسبوع، في أعقاب إصدار إيطاليا قراراً بفرض ضريبة مفاجئة على البنوك.

8980 مالكاً تخلف عن سداد أقساط الرهن العقاري

تفاقم أزمة عقارات بريطانيا.. البنوك تصادر مئات المنازل من أصحابها

بريطانيا تشهد أزمة عقارات كبيرة لتخلف الآلاف عن سداد أقساط الرهن

لندن – «العربية نت» : كشف تقرير نشرته جريدة «ديلي تليغراف» البريطانية أن المئات من مالكي المنازل في بريطانيا فقدوا بيوتهم حتى الآن بسبب تعثرهم عن سداد الأقساط الشهرية المترتبة عليهم، وذلك في أعقاب الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة والذي أدى إلى زيادة في الأقساط الشهرية المترتبة عليهم بما جعلهم غير قادرين على الوفاء بها.

وبحسب التقرير الذي اطلعت عليه «العربية نت» والذي يستند إلى أرقام وإحصاءات رسمية، فإنه خلال عام واحد فقط من الآن تخلف المئات من أصحاب المنازل بالفعل عن السداد وتعثرت رهونهم العقارية واضطرت البنوك إلى استعادة هذه العقارات بسبب التعثر بعد أن ارتفعت الأقساط الشهرية المترتبة عليهم.

وتمت إعادة ملكية حوالي 440 من العقارات التي تم شراؤها بغرض التأجير في الربع الثاني من العام الحالي، وذلك بزيادة قدرها 7 في المئة عن أوائل هذا العام.

وأظهرت الأرقام الصادرة عن هيئة التجارة المصرفية «UK Finance» أن عدد القروض العقارية المتعثرة التي كان أصحابها اشتروها من أجل تأجيرها قفز 28 في المئة في الأشهر الثلاثة حتى نهاية يونيو، و59 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وفي المجموع فقد تخلف 8980 مالكا عن سداد أقساط الرهن العقاري خلال هذه الفترة، بسبب أن تكلفة الاقتراض بدأت في الارتفاع، ويوجد الآن أكثر من ضعف العدد في أدنى مجموعة من المتأخرات مقارنة بالعام الماضي.

وتبين من الأرقام أن حوالي 2300 مالك تخلفوا عن ما بين 5 في المئة و10 في المئة من رصيد الرهن العقاري، كما تخلف نحو ألفي مالك عن سداد ما قيمته أكثر من 10 في المئة من الرصيد المترتب عليهم، وبزيادة قدرها 4 في المئة عن الربع الثاني من العام الماضي.

وقال الخبراء إن معدلات الرهن العقاري المرتفعة هذا العام بدأت تؤثر بشكل ملموس على السوق وبدأت آثارها تظهر بالفعل، بحسب ما نقلت «ديلي تلغراف».

وقال لويس شو، من شركة «شو فايننشال سيرفسيز» للوساطة العقارية إن «هذه علامة على دخول مرحلة جديدة، وسوف يستمر السوق في التدهور خلال عام 2024 حيث ستواجه أكثر من 1.4 مليون أسرة إعادة رهن بمعدلات أعلى بكثير مما اعتاد عليه أي شخص».

أضاف: «لا يمكنك رفع أسعار الفائدة بالسرعة التي شهدناها خلال الـ18 شهرا الماضية وعدم التسبب في غرق الأسر بهذه الأزمات».

يأتي ذلك في الوقت الذي كان فيه انخفاض أسعار المنازل في يوليو الماضي أكثر حدة من أي وقت مضى منذ عام 2009 عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية، وذلك وفقاً لمسح لوكلاء العقارات أجراه المعهد الملكي للمساحين القانونيين.

وقال المسح إن نصف بائعي العقارات في مقاطعتي إنجلترا وويلز أجبروا على خفض أسعار طلباتهم للحصول على مشترين الشهر الماضي.

وانخفض متوسط تكلفة العقار بنسبة 2.4 في المئة في 12 شهراً حتى يوليو، وفقاً لمؤشر أسعار المنازل الذي نشره قبل أيام بنك «هاليفاكس»، بعد أن انخفض بنسبة 2.6 في المئة في يونيو الماضي.

في غضون ذلك، ادعى أصحاب العقارات أن ارتفاع أسعار الفائدة والتغييرات الضريبية تجبرهم على زيادة الإيجارات، بينما يخرج آخرون من السوق، مما يقلل من الشقق المعروضة للإيجار.

الطلب العالمي وصل إلى مستوى قياسي بلغ 103 ملايين برميل يوميا في يونيو

النفط يسجل مكاسب للأسبوع السابع بدعم توقعات طلب قياسية

الطلب العالمي على النفط وصل إلى مستوى قياسي في يونيو الماضي

ارتفعت أسعار النفط في جلسة أمس الأول الجمعة، بعد أن توقعت وكالة الطاقة الدولية طلبا عالميا قياسيا وتقلص الإمدادات، ما دفع النفط لتحقيق مكاسب للأسبوع السابع على التوالي في أطول سلسلة مكاسب منذ 2022.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتا أو 0.5 في المئة لتبلغ عند التسوية 86.81 دولار للبرميل، فيما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 37 سنتا أو 0.5 في المئة لتسجل 83.19 دولار للبرميل عند التسوية.

وسجل خام برنت مكاسب أسبوعية بنسبة 0.66 في المئة، فيما صعد خام «نايمكس» الأميركي بنسبة 0.45 في المئة خلال الأسبوع.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب العالمي على النفط وصل إلى مستوى قياسي بلغ 103 ملايين برميل يوميا في يونيو ويمكن أن يصل إلى ذروة أخرى هذا الشهر، وفق «رويترز».

وفي الوقت ذاته، تسبب قرار السعودية وروسيا تمديد خفض الإنتاج في حدوث تراجع حاد في المخزونات في الفترة المتبقية من عام 2023، وهو ما قالت وكالة الطاقة الدولية إنه قد يؤدي لرفع أسعار النفط بشكل أكبر.

وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» الخميس الماضي، إنها تتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط 2.44 مليون برميل يوميا هذا العام، مضيفة أن آفاق سوق النفط تبدو جيدة في النصف الثاني من العام.

وارتفعت معنويات المستثمرين جراء بيانات اقتصادية أميركية صدرت الأسبوع الماضي، مما أثار التكهنات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) يقترب من إنهاء دورة رفع أسعار الفائدة.

وقال المحلل لدى «أواندا» كريج إيرلام، إن تخفيض الإمدادات وتحسن التوقعات الاقتصادية بثا التفاؤل في صفوف مستثمري النفط. لكنه أشار إلى علامات تدل على تقلص الزخم بعد ارتفاع مستمر في الأسعار. وسجل خام برنت أمس الخميس أعلى مستوياته منذ يناير غداة تسجيل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي أعلى مستوياته هذا العام.

وكانت آخر مرة ارتفع فيها سعر خام برنت لمدة 7 أسابيع متتالية في الفترة من يناير إلى فبراير 2022 قبل الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأثرت البيانات الاقتصادية غير المستقرة القادمة من الصين على المعنويات.

وبينما أظهرت بيانات الجمارك ارتفاع واردات النفط الخام على أساس سنوي، انخفض إجمالي صادرات الصين 14.5 في المئة في يوليو مع تراجع واردات الخام الشهرية من مستويات مرتفعة تقترب من القياسية في يونيو إلى أدنى مستوياتها منذ يناير.

النفط الكويتي ينخفض 1.13 دولار ليبلغ 90.16 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1.13 دولار ليبلغ 90.16 دولار في تداولات أمس الأول الجمعة، مقابل 91.29 دولار في تداولات يوم أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتا لتبلغ عند التسوية 86.81 دولار للبرميل فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 37 سنتا ليبلغ 83.19 دولار.

إيران ترفع إنتاج النفط 250 ألف برميل رغم تخفيضات «أوبك+»

أعلنت إيران نيتها زيادة الإنتاج النفطي بنحو 250 ألف برميل يوميا، ليصل إلى 3.5 ملايين برميل بحلول نهاية سبتمبر المقبل، في اتجاه معاكس لجهود تحالف «أوبك+» لخفض الإمدادات لتعزيز الأسعار عالمياً.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية محسن خجسته مهر، وفق وكالة تسنيم أمس، إنّ إنتاج النفط في إيران سيزداد بمقدار 150 ألف برميل يومياً في غضون أسبوع من الآن، كما أنه سيزداد بمقدار 100 ألف برميل آخر في أواخر الشهر المقبل ليقترب من 3.5 ملايين برميل يومياً.

أضاف خجستة مهر، أن النصف الثاني من العام الإيراني الحالي «بدأ في 21 مارس» سيشهد إبرام اتفاقيات بقيمة 8 مليارات دولار، لتطوير حقلين مشتركين بين إيران والدول الأخرى.

الإعلان الإيراني عن الإنتاج يكشف، وفق وكالة بلومبيرغ، أنه يفوق بكثير تقديرات وكالة الطاقة الدولية التي تشير إلى أنه عند حدود 2.9 مليون برميل يومياً.

وكان تحالف «أوبك+» المكون من دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والحلفاء من خارجها في مقدمتهم روسيا، قد أعاد في أغسطس الجاري، التأكيد على التزام الدول الأعضاء بالخفض الطوعي لإنتاج النفط حتى نهاية العام المقبل 2024، وفق ما تم الاتفاق عليه باجتماع وزراء التحالف في يونيو الماضي.